

مقدمة :

شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات عديدة في مختلف المجالات السياسية , اقتصادية و تجاريةالخ, لقد زادت حدة هذه التغيرات في نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات خصوصا مع انهار الاتحاد السوفيتي و تفكك المعسكر الاشتراكي مؤديا ببروز نظام عالمي جديد, من ابرز معالمها الانفتاح الاقتصادي و اتساع الأسواق بين الدول التي غدت أشبه بقرية صغيرة لا قيمة فيها للحدود الجغرافية إلا بشكل نسبي, بل كأن العالم صار سوقا واحدة.

هذا الانفتاح حمل معه فرصا جديدة و تهديدات مختلفة للناشطين في هذه السوق الجديدة, إذ بفضلها تمكنت الدول الصناعية الكبرى من إيجاد مصارف جديدة لمنتجاتها, ومصادر أخرى للموارد الأولية و اليد العاملة, و هو ما ساعدها في توسيع دائرة نشاطاتها و رفع من قيمة أعمالها, خاصة في المجال الصناعي؛ حيث برزت المجمعات الصناعية الضخمة في مختلف المجالات كصناعة السيارات و الطائرات و الأدوية....و قد استصحب هذا التوسع المتزايد و التنامي المضطرب للنشاط إلى إغراق السوق الاستهلاكية, لذا وجب على المنتجين في هذه البلدان بتطوير آليات المنافسة من أجل كسب أكبر الحصة السوقية, غير أن ازدياد حدة المنافسة و تضارب المصالح فرض عليها البحث عن صيغ لغرض ضمان مصالحها و المحافظة أو الزيادة في امتيازاتها, فكان ظهور التكتلات الاقتصادية المختلفة كمجموعة السوق الأوروبية المشتركة و غيرها.....الخ؛ حيث اجتهدت هذه الدول في رسم مجموعة من السياسات و التشريعات التي تسعى من خلالها لحماية فطاعاتها الصناعية و إعطائها دفعا تنافسيا اتجاه المنافسين.

و بالمقابل قامت الدول النامية بسن عدة قوانين و إجراءات لحماية قطاعاتها الصناعية من حدة المنافسة اتجاه الدول الصناعية الكبرى, كما أنها تسعى كذلك لتحسين مستواها التنافسي, من خلال ما يعرف بالسياسات الصناعية التي هي مبدأ من مبادئ الدولة في حماية مصالحها الاقتصادية و تحسين قطاعاتها, و من خلال هذا المنطلق ارتأينا معالجة الإشكال التالي:

أولاً: إشكالية البحث

فلمعالجة موضوع السياسات الصناعية و علاقتها بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية قمنا بطرح الإشكالية التالية :

ما الدور الذي تلعبه السياسات الصناعية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية ؟

من أجل المعالجة الدقيقة والمفصلة لهذه الإشكالية، تم طرح أسئلة فرعية على النحو التالي:

1. ما مفهوم السياسة الصناعية ؟ وما هي أنواعها وأهدافها ومبرراتها الاقتصادية ؟
2. ماذا نعني بالمنافسة و القدرة التنافسية بالنسبة للمؤسسة الصناعية ؟
3. هل تحقق السياسات الصناعية الفائدة المرجوة للمؤسسة الصناعية ؟

ثانيا: الفرضيات

إن المعالجة الجيدة للموضوع تقتضي صياغة مجموعة من الفرضيات تبنى عليها الدراسة، وهي:

1. السياسة الصناعية تساهم في الارتقاء بالمؤسسة نحو تحقيق أعلى مستوى تنافسي.
2. تسعى المؤسسة لتحقيق أحسن أرباح و حصة سوقية بالإضافة إلى أفضل إنتاج للوصول إلى أفضل قدرة تنافسية.
3. معظم القوانين و السياسات التي تنتهجها الحكومة في المجال الصناعي تساعد المؤسسة الصناعية في تحقيق أهدافها.

ثالثا: أهمية الموضوع

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة العلمية إلى تحقيق جملة من الأهداف منها محاولة التأكد من صحة الفرضيات و إبراز ما يلي:

1. تحسيس الجهات الوصية بأهمية السياسات الصناعية ، و دورها في إعطاء دفع كبير لنمو المؤسسة على الصعيد المحلي و العالمي خاصة بعد التحولات والتطورات الأخيرة .
2. التعمق في دراسة القدرة التنافسية التي كثر عنها الحديث منذ انفتاح السوق الجزائرية على المنتجات الأجنبية ودخولها بقوة .
3. البحث عن الدور الذي تلعبه السياسات الصناعية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية الجزائرية .
4. تزويد المكتبات العربية عامة و الجزائرية خاصة بمرجع جديد في مجال الاقتصاد الصناعي، والذي يفيد الطلبة للقيام بمختلف بحوثهم وأعمالهم الدراسية والأساتذة والباحثين في هذا المجال لتوسيع معارفهم لاسيما أن مجال الاقتصاد الصناعي جديد في البحث العلمي على المستوى الوطني .

رابعا: مبررات اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان وراءه جملة من المبررات والدوافع، أهمها تتمثل فيما يلي:

1. معرفة السياسة الصناعية التي تنتهجها الدولة لحماية مؤسساتها الصناعية .
2. انتشار استعمال مصطلح التنافسية وتأثيره على مكانة المؤسسات في القطاع.
3. لصلة الموضوع القوية بتخصص في الماجستير (اقتصاد الصناعي)
4. إعتبار الموضوع أحد أهم مواضيع الساعة والذي طرح نفسه بإلحاح في الآونة الأخيرة على مستوى الحكومة وبالأخص وزارة الصناعة لمعرفة مدى قوة منافسة المؤسسات و إمكانية مساعدتها خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة من طرف الدولة.

خامسا: المنهجية المتبعة

إن نوعية البحث أوجب الاعتماد على منهج متنوع حتى نتمكن من جعله متوافقا مع محاور البحث المختلفة، حيث يستند بدرجة أولى على المنهج الوصفي لكشف كل ما يتعلق بجوانب السياسة الصناعية و التنافسية وأهم مؤشراتهما بالنسبة للمؤسسة، ثم إتباع المنهج التحليلي عند تحليل مختلف الإحصائيات والتطورات التي تم معالجتها في الجداول، الأشكال البيانية، لحساب ربحية و إنتاجية المجمع والحصص السوقية له و أهم الأدوات المستخدمة في هذا البحث هي :

- 1- المصادر من الكتب و رسائل الدكتوراه و الماجستير : و ما أتاحتها لنا من أفكار و معلومات، كانت - الأساس في إجراء هذا البحث.
- 2 - المداخلات و الملتقيات و المجلات : و ما تضمنته من دراسات حول معظم الإشكالات في الموضوع سواء السياسات الصناعية أو القدرة التنافسية بالإضافة للدور الحكومي و الاقتصاد الصناعي .
- 3 - الوثائق و التقارير السنوية: مختلف القوانين و التشريعات من الدستور و الوزارات المعنية ،و الوثائق الخاصة بالمؤسسة محور الدراسة .
- 4 - مواقع من شبكة الإنترنت :موقع الجريدة الرسمية و موقع مجمع صيدال ,و مواقع المجلات العلمية و الجامعية .

سادسا: الدراسات السابقة

من خلال المسح المكتبي الذي قمنا به، تأكد لنا ندرة البحوث الجامعية التي عالجت موضوع السياسات الصناعية ، ومن أحدث هذه البحوث الجامعية نذكر ما يلي:

- 1- وليد أحمد صالح العطاس: دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ، حالة مصنع المكلا لتعليب الأسماك الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2004/2008، رسالة ماجستير لسنة 2009 , بكلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة.

حاول الباحث دراسة الأساليب والوسائل و الأدوات المناسبة التي يجب أن تستخدم لتحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية , من خلال السياسات الصناعية التي تتبعها الدولة , سواء كان هذا الأداء سلبا أو إيجابا , حيث قام الباحث بإعطاء لمحة حول معظم السياسات الصناعية التي تتبعها الجمهورية اليمنية في المجال الصناعي .

- 2- صيفي وليد: السياسات الصناعية ، حالة قطاع التأمين في الجزائر للفترة الممتدة من 1995 / 2008، رسالة ماجستير , جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2010.

حاول الباحث الوقوف على معظم السياسات الصناعية التي قامت بها الدولة الجزائرية لإنجاح هذا القطاع , وكذلك السياسات الممارسة في هذا القطاع مع إعطاء لمحة حوال نشاط القطاع .

3- مياح نذير : السياسات الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989/2008، رسالة

ماجستير لسنة 2010 في كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة .

حاول الباحث دراسة مجموع السياسات الصناعية المنتهجة في قطاع المحروقات الجزائري، أعطى لمحة حول الأدوات و الوسائل المستعملة لتنفيذ السياسة المعنية في القطاع، بالإضافة لمجموع القوانين و التشريعات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية .

سابعا: هيكل البحث

للإلمام بجوانب الموضوع قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث فصول:

1- يتناول الفصل الأول " السياسات الصناعية الحكومية"، قدمنا هذا الفصل بتحديد مفهوم الاقتصاد

الصناعي للتعريف بمجال التخصص و علاقته بهيكل القطاع و سلوكه وأدائه ، ثم تطرقنا لمفهوم السياسات الاقتصادية كلمحة لمعرفة أصل السياسات الصناعية ، و من خلال هذه الأخيرة تعرفنا على معظم الأدوات التي تتدخل الحكومة من خلالها في القطاع بالإضافة لأهميتها و كيفية صياغتها

2- في الفصل الثاني تناولنا " القدرة التنافسية و دور الدولة في تحسينها"، قمنا من خلاله بالتطرق للقدرة التنافسية و التعرف على أنواع التنافسية وأهميتها ، بالإضافة لكيفية قياس القدرة التنافسية انطلاقا من مؤشراتها وكذلك كيفية تنمية و تعزيزها بالنسبة للمؤسسة و كيفية تدخل الدولة لتحسينها إنطلاقا من نموذج بورتر .

3- تطرقنا في الفصل الثالث إلى " تباين دور السياسات الصناعية في تحسين القدرة التنافسية لمؤسسة صيدال لصناعة الدواء" ولقد تعرفنا على مجمع صيدال وأهم الأحداث التي عرفها منذ إنشائه كما تناولنا أهم نشاطات المجمع سواء بالنسبة للإنتاجية و المبيعات الخ، بناءا على المعطيات والوثائق والتقارير المالية التي حصلنا عليها قمنا بدراسة تحليلية لمؤشرات القدرة التنافسية بالإضافة لتحليل المكانة التنافسية للمجمع من خلال نموذج بورتر، كما تعرفنا على مدى تباين دور الدولة في تحسين القدرة التنافسية للمجمع